

## قراءة في مدى استقرار وتوازن مؤشرات الاقتصاد الوطني

**A reading of the stability and balance of the national economy indicators**صاري علي<sup>\*1</sup><sup>1</sup> جامعة سوق اهراس (الجزائر)، sariiali83@yahoo.com

تاريخ النشر: 2020/06/01

تاريخ القبول: 2020/05/11

تاريخ الاستلام: 2020/02/26

**ملخص:**

تتمثل هذه الورقة البحثية في قراءة وتحليل لمجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية، التي تعكس وضعية الاقتصاد الوطني للفترة 2010-2018، ومدى توازن هذه المؤشرات استقرارها. ذلك أن المؤشرات الاقتصادية الحقيقية والنقدية تمثل أداة قياس وتقييم ومدى قوة الاقتصاد الوطني أو ضعفه، وآلية للإنذار والتنبؤ المبكر بالوضع الاقتصادي، كما أن هذه المؤشرات تساعد الدولة على اتخاذ القرارات، وتوجيه سياسات الحكومة، وترتيب الأولويات الاقتصادية والإجراءات التنفيذية تبعاً للظروف الاقتصادية والهيكيلية لهذه الاقتصاديات.

**كلمات مفتاحية:** المؤشرات الاقتصادية، المؤشرات الحقيقية، المؤشرات النقدية.

**تصنيف JEL :** E6؛ N1.

**Abstract:**

This research paper is represented in reading and analyzing a set of macroeconomic indicators, which reflects the state of the national economy for the period 2010-2018, and the extent to which these indicators balance their stability.

The indicators real economic and monetary represent a tool for measuring and evaluating the strength or weakness of the national economy, and a mechanism for warning and early forecasting the economic situation, as these indicators help the state in taking decisions, directing government policies, arranging economic

priorities and executive procedures according to the economic and structural conditions of these economies.

**Keywords:** Economic indicators; real indicators; monetary indicators.

**Jel Classification Codes:** E6, N1

## 1. مقدمة:

إذا كانت السياسة الاقتصادية تمثل الإجراءات العملية التي تتخذها الدولة بغية التأثير في الحياة الاقتصادية، وللسياسة الاقتصادية مدلولات كثيرة فهي تعني الأهداف المطلوب تحقيقها، كما تعني أيضا الوسائل المتبعة في إدارة الاقتصاد الوطني وتحسين ورفع كفاءة أدائه لتحقيق هذه الأهداف.

فإن قوة ومثانة الاقتصاد واستقراره وتحقيق أهدافه تظهر في القدرة على التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية، وإحكام الربط بين السياسة المالية والنقدية، في إطار الخصائص الهيكلية للاقتصاد وانفتاحه على العالم الخارجي؛ كما تتجلى هذه القوة والمثانة أكثر في الظروف غير الاعتيادية والقدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية والنقدية التي تساهم في المحافظة على استقرار المؤشرات الاقتصادية الحقيقية والنقدية؛ خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية المشقة الاحتلالات الهيكلية للاقتصاد.

وفي هذا الصدد تعتبر المؤشرات الاقتصادية الكلية أحد أهم الأدوات التي يتم استعمالها لقياس أداء مختلف قطاعات الاقتصاد وتقييمها، بالإضافة إلى أن صناع السياسات الاقتصادية والنقدية للحكومات والبنوك المركزية يتخذونها كمرجع أساسي في اتخاذ قراراتهم. وتتنوع وتتعدد المؤشرات الاقتصادية لتغطي مختلف القطاعات والمجالات الاقتصادية؛ ويمكن لهذه المؤشرات أن يكون لها تأثير كبير على الأسواق المالية المختلفة، ولذلك فمن المهم جداً على المتداولين فهم وتحليل أرقام هذه المؤشرات .

**إشكالية البحث:** ينطلق البحث من تساؤل أساسي نحاول الإجابة عليه وهو: ما مدى استقرار المؤشرات الاقتصادية الوطنية، بعد أزمة مالية عالمية مست معظم الاقتصاديات الدولية؛ وفترة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في الجزائر؟.

**أهمية البحث:** تنبع أهمية البحث من كون أن توازن واستقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية، هي بمثابة المرآة العاكسة للوضع الاقتصادية التي يمر بها البلد خلال فترة زمنية معينة؛ كما أنها وسيلة وأداة توجيه لاتخاذ القرارات المناسبة في حالة عدم توازن واستقرار هذه المؤشرات.

**هدف البحث:** يهدف البحث إلى دراسة وتحليل مجموعة من مؤشرات الإقتصاد الكلي، وتحليل مدى صلابته واستقرار هذه المؤشرات لمعرفة حقيقة الأداء الاقتصادي الوطني، بعد فترة من حالة عدم

الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي شهدته الجزائر، وقبلها أزمة مالية عالمية مست معظم الاقتصاديات الدولية.

**فرضية البحث:** بنيت هذه الدراسة على فرضية رئيسية مفادها: أن قراءة وتحليل حالة المؤشرات الاقتصادية يعطي صورة واضحة عن الحالة الاقتصادية للبلاد، بعيدا عن الخطابات والمزايدات المبنية على تصورات غير حقيقية.

**منهج الدراسة:** من أجل الإحاطة بموضوع البحث تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي؛ حيث اعتمدنا على الأسلوب الوصفي في دراسة مؤشرات الاقتصادية، ثم انتقلنا إلى الأسلوب التحليلي في جانب تطبيق وتحليل هذه المؤشرات على الاقتصاد الجزائري للفترة (2010-2018).

## 2. المؤشرات الاقتصادية؛ تعريفها؛ تصنيفها وأهميتها.

تمثل المؤشرات الاقتصادية نتائج تعكس الوضعية الاقتصادية للدولة لفترة معينة؛ وهي أداة لقياس أداء مختلف قطاعات الاقتصاد وتقييمها، وتسمح كذلك بالتنبؤ المستقبلي للاقتصاد، بحيث تتيح دق ناقوس الخطر، والإنذار المبكر بالمخاطر والأزمات، بهدف الاستعداد لمواجهة وتسيير المخاطر المحدقة بالاقتصاد قبل وصوله لمرحلة يصعب فيها التعامل مع تلك المخاطر ومواجهة أثارها.

**1.2 تعريف المؤشرات الاقتصادية:** تعرف المؤشرات الاقتصادية بأنها: عبارة عن إحصائيات وبيانات رقمية متعلقة بنشاط اقتصادي معين، أو أي بيانات أخرى تمكن من أخذ فكرة عما يحدث في اقتصاد ما خلال فترة زمنية محددة، وتمكن هذه المؤشرات من تحليل الأداء الحالي للاقتصاد وتوقع الأداء المستقبلي له؛ وتصدر هذه المؤشرات من طرف جهات متنوعة كالحكومات، والمنظمات غير الحكومية، بالإضافة للمنظمات العالمية كالأمم المتحدة، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي (netotrade، 2019).

كما تعرف أيضاً بأنها تقارير تنشرها جهات حكومية أو وكالات خاصة وتتضمن هذه التقارير إحصائيات اقتصادية تستخدم في قياس أداء القطاعات الاقتصادية لتوضيح الوضع الاقتصادي وبيان مدى قوة الاقتصاد أو ضعفه، كما أن تلك المؤشرات تساعد الحكومة في اتخاذ القرارات، وتقوم بتوجيه سياسة الحكومة مثل خطط لجمع الأموال وترتيب أولويات الإنفاق العام.

أما من الجانب المالي: فتعرف المؤشرات الاقتصادية بأنها مجموعة من التقارير الإحصائية الاقتصادية الدورية التي يستخدمها المتداولون في تحديد مدى أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة، لتقييم مدى قوة الاقتصاد أو ضعفه، وتساعد المؤشرات الاقتصادية المستثمرين والمتداولين على تحليل وضع السوق الحالي، وعلى التنبؤ بالحالة الاقتصادية للسوق في المستقبل القريب (2020, admiralmarkets).

## 2.2 تصنيف المؤشرات الاقتصادية:

يتم تصنيف الكثير من البيانات والتقارير ضمن المؤشرات الاقتصادية على غرار الناتج المحلي الإجمالي للدول، نسب البطالة، مؤشر أسعار المستهلك، الإنتاج الصناعي، مبيعات قطاع التجزئة ومؤشرات أسواق الأسهم والعديد من المؤشرات الأخرى. (2019, netotrade)

ويتم تصنيف هذه المؤشرات الاقتصادية في ثلاثة مجموعات رئيسية حسب توقيتها بالمقارنة مع الدورات الاقتصادية، وهي المؤشرات القيادية، المؤشرات المتأخرة (أو اللاحقة للحدث) والمؤشرات المتزامنة.

أ- **المؤشرات القيادية:** المؤشرات القيادية هي المؤشرات الاقتصادية التي عادة (ولكن ليس دائماً) ما تتغير قبل أن يتغير أداء الاقتصاد، وهي تستعمل كأداة للتنبؤ بأداء الاقتصاد مستقبلاً على المدى القصير، على غرار أداء سوق الأسهم، فغالباً ما يبدأ أداء سوق الأسهم بالتراجع قبل الأداء العام للاقتصاد، كما يبدأ أدائه بالتحسن قبل تحسن الأداء العام للاقتصاد.

وتعرف أيضاً بالمؤشرات الرائدة: التي يمكن أن توفر معلومات حول الاتجاهات التي لم تظهر بعد أو لم يتم حدوثها؛ لذلك يمكن استخدام هذه المؤشرات للتنبؤ بحدوث حالات ركود أو استرداد محتملة للسوق، لذلك تميل المؤشرات الرائدة إلى تقديم الرؤى قبل الدورات الاقتصادية وهي بشكل عام مناسبة للتحليلات القصيرة والمتوسطة الأجل.

ب- **المؤشرات المتأخرة:** المؤشرات المتأخرة أو اللاحقة للحدث هي مؤشرات تتغير بعد تغير الحالة الاقتصادية الإجمالية، وعادة ما تكون مدة التأخر عدة أشهر، وأحد الأمثلة لهذه المؤشرات هو نسبة البطالة، فنسبة البطالة تنخفض بعد بضعة أشهر من تحسن الأداء الإجمالي للاقتصاد وترتفع بعد تراجع الأداء الإجمالي للاقتصاد. كما وأنه في ميدان أسواق المال والتحليل الفني يمكن الإشارة لمؤشر القوة النسبية الشهير (RSI) الذي يستعمله العديد من المتداولين لمعرفة حالة أصل معين إن كان يتواجد في حالة إفراط في البيع أو الشراء وبعده يتم اتخاذ قرار البيع أو الشراء أو الاحتفاظ بالأصل.

**ج- المؤشرات المتزامنة:** المؤشرات المتزامنة تتغير في نفس الوقت مع تغير الأداء الإجمالي للاقتصاد، وبالتالي فهي تقدم صورة عن الحالة الحالية للاقتصاد، على غرار الناتج المحلي الإجمالي، الإنتاج الصناعي، الدخل الفردي ومبيعات التجزئة. ويتم استعمال المؤشرات الاقتصادية المتزامنة لتحديد المستويات العليا والمستويات الدنيا للدورات الاقتصادية.

على نحو ما سبق يمكن لهذه المؤشرات في نهاية المطاف التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية أو تأكيد اتجاهات تم حدوثها بالفعل، إضافة إلى ذلك فهي أيضاً مفيدة عند تقييم الأداء الاقتصادي لبلد سواء فيما يتعلق بالسنوات السابقة أو الآنية أو حتى بالمقارنة مع البلدان الأخرى.

### 3.2 أهمية معرفة وتحليل المؤشرات الاقتصادية.

بما أن المؤشرات الاقتصادية متنوعة وتعدد لتغطي مختلف القطاعات والمجالات الاقتصادية. فهي تعتبر المؤشرات الاقتصادية أحد أهم الأدوات التي يستعملها المستثمرون أو حتى المتداولين على المدى القصير للمساعدة في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، بالإضافة إلى أن صناع السياسات الاقتصادية والنقدية للحكومات والبنوك المركزية يتخذونها كمرجع أساسي في اتخاذ قراراتهم.

كما أن لهذه المؤشرات تأثير كبير على الأسواق المالية المختلفة، ولذلك فمن المهم جداً على المتداولين فهم وتحليل أرقام هذه المؤشرات التي تظهر حالة الاقتصاد سواء بشكل كلي أو قطاعات معينة فقط بالإضافة لمساعدة المستثمرين في توقع الاتجاهات المستقبلية للأسواق المالية.

حيث يفضل بعض المستثمرين الأفراد التركيز على فهم مؤشرات اقتصادية معدودة والإمام بجميع تفاصيلها بدل محاولة استعمال معظم التقارير التي تصدر بشكل مستمر، وبالاعتماد على هذه المؤشرات يقومون باتخاذ قراراتهم الاستثمارية. في حين يقوم البعض الآخر بمحاولة فهم أساسيات جميع المؤشرات الاقتصادية بدل التركيز على عدد محدود منها.

### 3. قراءة في مؤشرات الاقتصاد الوطني الكلية الحقيقية.

تعتبر المؤشرات الاقتصادية الكلية إحدى أهم المؤشرات الخاصة بقياس قدرة الأسواق المالية والأنشطة الاقتصادية المختلفة في بيئة معينة، حيث يتم تصنيف الكثير من البيانات والتقارير ضمن المؤشرات الاقتصادية على غرار الناتج المحلي الإجمالي للدول، نسب البطالة، مؤشر أسعار المستهلك، الإنتاج الصناعي، مبيعات قطاع التجزئة ومؤشرات أسواق الأسهم والعديد من المؤشرات الأخرى.

### 1.3 توازن واستقرار مؤشر الناتج الوطني.

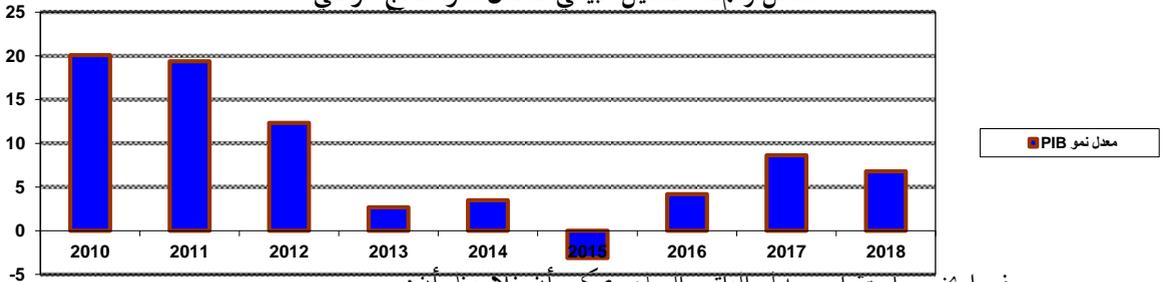
يعتبر مؤشر الناتج المحلي الإجمالي أوسع مقياس لصحة الاقتصاد بصفة عامة في الأجندة الاقتصادية، لأنه مقياس شامل للاقتصاد، فضلا عن أن استعمال هذا المقياس مع المستوى العام للأسعار يفسر العديد من المشاكل الاقتصادية المرتبطة هي الأخرى بالعملية الإنتاج، مثل البطالة والتضخم والركود الاقتصادي وبقية المشاكل الاقتصادية الأخرى. بينما يقاس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي، وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها.

الجدول رقم 1: تطور معدل نمو الناتج الوطني في الجزائر خلال الفترة 2010-2018.

السنوات	الناتج الوطني	معدل تغير الناتج الوطني %PIB
2010	12049.5	20.08
2011	14384.8	19.38
2012	16160.0	12.34
2013	16647,9	2,7
2014	17228,6	3,5
2015	16702,1	-3.1
2016	17406,7	4,2
2017	18906,6	8,61
2018	20189,6	6,78

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. التقارير السنوية من 2010 إلى 2017. والنشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 46، جوان 2019.

الشكل رقم 1: التمثيل البياني لمعدل نمو الناتج الوطني.



وفيما يخص استقرار معدل الناتج الوطني يمكن أن نلاحظ أن:

هناك تذبذب في معدل نمو الناتج المحلي خلال مدة الدراسة، حيث انتقل الناتج الداخلي الخام للفرد من 5427,8 دولار سنة 2012 إلى 5449,6 دولار سنة 2014 حسب نفس المصدر؛ وبعد أن سجل الاستثمار نموا بنسبة 2,9% فقط سنة 2011 ارتفع سنة 2012 حيث سجل نموا بنسبة 7,2% ليعرف بالتالي نسبة أعلى حتى من تلك المسجلة سنة 2010 بنسبة 7%. فيما بلغ الناتج

الداخلي الإجمالي خارج الفلاحة نسبة 1,9% سنة 2011 مقابل 3,5% خلال سنة 2010 وسجل نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات وخارج الفلاحة على التوالي 5% و6,5% حيث انتقل الناتج الداخلي الخام لكل نسمة من 4.496,4 دولار سنة 2010 إلى 5.413,8 دولار في السنة سنة 2011م (صاري، 2014. ص 56).

هذا وشهدت وتيرة توسع النشاط الاقتصادي الإجمالي تراجعاً من 3,3% في 2016 إلى 1,6% في 2017، بسبب انخفاض نشاط قطاع المحروقات، الذي انخفض نمو قيمته المضافة من 7,7% في 2016 إلى 3- % في 2017 م (بنك الجزائر، 2017. ص 4).

وعليه يمكن القول أن رغم التحسن الملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي الوطني يبقى النمو الاقتصادي محدوداً نتيجة بعض الاختلالات الفعلية في هيكل الاقتصاد الوطني، وفي كيفية توزيع الموارد الاقتصادية واستغلالها.

ومن الطبيعي أنه في ظل اقتصاد غير سليم في هيكله وتنظيمه وأدائه يكون غير قادر من خلال مؤسساته الإنتاجية والمالية على الاستجابة بشكل فعال لحقن نقدية (إصدار نقدي جديد) إضافية في الاقتصاد. حيث ما إن يتم هذا الحقن النقدي الجديد في الاقتصاد و دخوله سوق التداول حتى يؤثر على الكميات المنتجة في الأمدين القصير والطويل (لطرش، 2004. ص 401).

### 2.3 مؤشر الوضعية المالية الداخلية والخارجية للجزائر.

تمثل الوضعية المالية للدولة مرآة عاكسة تعكس مقدرة الدولة على تغطية تمويل نفقاتها العامة وتلبية متطلبات أفراد شعبها من المستوردات الخارجية، كما تمثل في نفس الوقت مصدر أمان للمستثمرين الخارجيين، مع إمكانية المحافظة والدفاع عن قوة عملتها الخارجية.

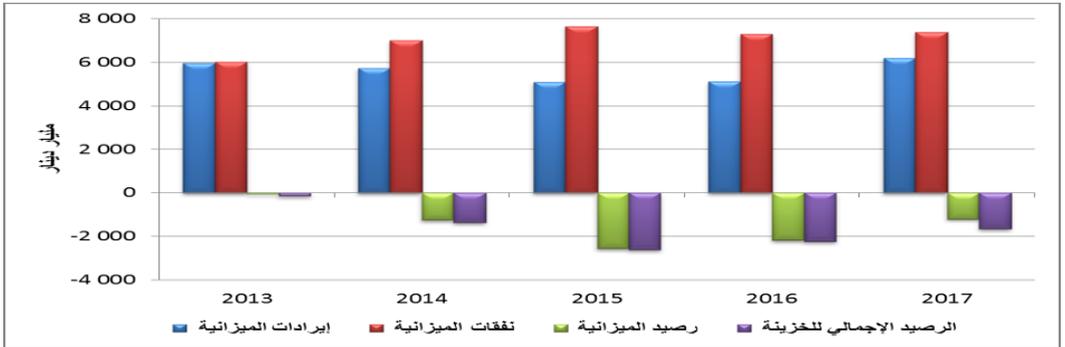
#### أ- وضعية المالية الداخلية للجزائر

من أجل السير الجيد للموازنة العامة للدولة تستلزم عمليات تحضيرها وتنفيذها الالتزام بالعديد من القواعد والإجراءات، وقد وضع المشرع الجزائري مبادئ أساسية تحكم الموازنة العامة، تتلخص في أربعة مبادئ هي مبدأ السنوية؛ مبدأ الوحدة؛ مبدأ الشمولية؛ مبدأ توازن الميزانية (دردوري، 2014. ص 163):

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الإيرادات العامة	4392,9	5790,1	6411,3	5957,5	5738,4	5103,1	5110,1	6182,8	
النفقات العامة	4466,9	5853,6	7169,9	6024,1	6995,7	7656,3	7297,2	7389,3	8628,5
رصيد الميزانية	-74,0	-63,5	-758,6	-66,6	-1257,3	-2553,2	-2187,4	-1206,5	
الرصيد الإجمالي للخزينة	-178,2	-168,6	-746,1	-143,7	-1375,3	-2621,7	-2245,3	-1662,2	

المصدر: من إعداد الباحث، اعتماداً على: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. التقارير السنوية من 2010 إلى 2017. والنشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 46، جوان 2019.

الشكل رقم 2: مؤشرات المالية العامة للدولة



المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017، ص 66.

توضح معطيات الجدول بأن رصيد الموازنة قد شهد عجزاً مستمراً خلال الفترة من سنة 2010 إلى سنة 2018، غير أن قيمة هذا العجز تختلف من سنة إلى أخرى، أين انتقل هذا العجز من (0,-74) سنة 2010 إلى (6,-758) سنة 2012 ثم إلى (2,-2553) سنة 2015؛ وقد زادت حدة هذا العجز في السنوات الأخيرة بداية من سنة 2014 والتي تراكمت مع انخفاض أسعار النفط وانحصار مستوى الجباية البترولية ليصل إلى الذروة (5,-1206) بنهاية سنة 2017.

بينما نجد في بعض السنوات ورغم زيادة أسعار النفط نلاحظ رصيد سالب للموازنة، وذلك بسبب ارتفاع حجم النفقات العامة التي تتطلبها برنامج التنمية الاقتصادية من جهة، وتقلص حجم الإيرادات العامة من جهة أخرى.

ب- وضعية المالية الخارجية للجزائر:

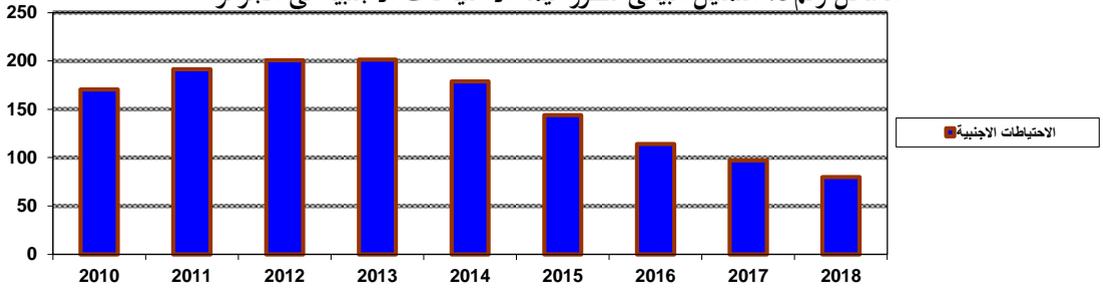
يعد مستوى الاحتياطيات الدولية من العوامل المحددة لثقة الدائنين في الدولة، كما أنها توفر مناخ من الاطمئنان للمستثمرين الأجانب في جدوى الاستثمار في هذه الدول وحزمة الحوافز والامتيازات الممنوحة لرأس المال الأجنبي. وعلى هذا الأساس، تلعب الاحتياطيات الدولية عند المستويات الآمنة والملائمة دورا مهما في تجنب الدولة السياسات الاقتصادية والاجتماعية غير المرغوبة، فضلا عن دورها في الحيلولة دون تدهور قيمة للعملة الوطنية.

الجدول رقم 3: تطور مقدار الاحتياطيات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قيمة الاحتياطيات	170,46	191,36	200,58	201,43	178,94	144,13	114,14	97,33	79,88

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. التقارير السنوية من 2010 إلى 2017. والنشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 46، جوان 2019.

الشكل رقم 3: التمثيل البياني لتطور قيمة الاحتياطيات الأجنبية في الجزائر



أدت العجزات المعتبرة في ميزان المدفوعات المسجلة في 2015 و 2016 والعجز الأقل حدّة المسجل في 2017، إلى تراجع حاد لاحتياطيات الرسمية للصرف باستثناء الذهب. وقد انتقلت الاحتياطيات من 178,94 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2014 إلى 144,13 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2015م، ثم إلى 114,14 مليار دولار في نهاية 2016 وانتهت عند 97,33 في نهاية 2017؛ كما أظهر رصيد حساب المعاملات المالية فائضا في 2017 قدره 97 مليون دولار في انخفاض طفيف مقارنة بسنة 2016، ب 188 مليون دولار؛ ويفسر الانخفاض بالتراجع الحاد في تدفقات الديون الخارجية في 2017 هذا من جهة، وبالتراجع في تدفقات الاستثمار المباشر من جهة أخرى 1,21 مليار دولار في 2017، مقابل 1,59 مليار دولار في 2016 م. (بنك الجزائر، 2017. ص 45).

وحسب توقعات بنك الجزائر، فمن المتوقع أن تثبط الاحتياطات إلى 79.7 مليار دولار في نهاية 2019 لتغطي 18.4 شهرا من الواردات، قبل أن تصل إلى 76.2 مليار دولار في نهاية 2020 أو ما يعادل 17.8 شهرا من الواردات.

وعليه فإنه رغم التخوفات الكبيرة يعتبر مستوى احتياطات الصرف في الجزائر مقبولا وملائماً، حيث يغطي ما يقارب 21 شهرا من الواردات من السلع والخدمات؛ لا سيما وأن مستوى الدين الخارجي للجزائر على المدى المتوسط والطويل يبقى منخفضاً في حدود 1,12% من إجمالي الناتج الداخلي؛ ويفسر المستوى الذي وصلت إليه هذه الاحتياطات قدرة مقاومة الاقتصاد الوطني تجاه الانخفاض الحاد في أسعار النفط منذ جوان 2014.

### 3.3 توازن واستقرار مؤشر مستويات التشغيل والبطالة.

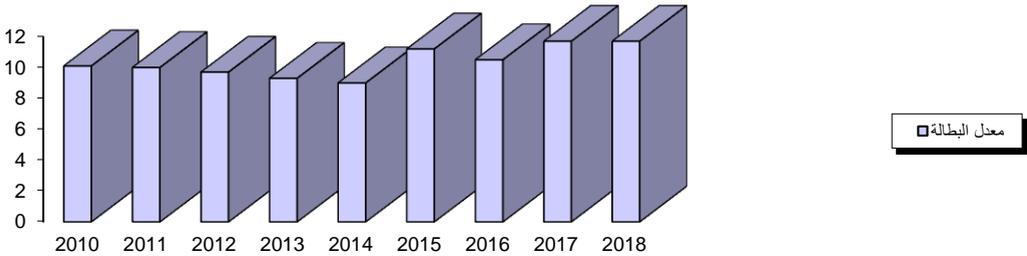
نظرا للإصلاحات التي شهدتها الجزائر للتوجه نحو اقتصاد السوق وفي ظل التطورات الحاصلة في ميادين التشغيل (التطور التكنولوجي)، الشيء الذي جعل العامل الجزائري يعاني من تناقضات شديدة في الاستقرار في الوظيفة حتى يتمكن من مواجهة التغيرات ومتطلبات المؤسسات الاقتصادية الجديدة.

الجدول رقم 4: تطور معدلات التشغيل ونسبة البطالة للفترة 2010-2018.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة التشغيل %TR	89,9	89,9	89,3	90,2	89,4	88,8	89,5	88,3	88,3
نسبة البطالة % CH	9,1	10,1	9,7	9,8	10,6	11,2	10,5	11,7	11,7

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. التقارير السنوية من 2010 إلى 2017. والنشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 46، جوان 2019.

الشكل رقم 4: التمثيل البياني لمعدل البطالة.



من خلال جدول التغيرات نلاحظ تراجعا لنسبة البطالة في الجزائر من 9,7% في 2012 إلى 9,3% في 2013 ثم إلى 9% في 2014. مقابل نمو في الناتج المحلي الخام من 2,5% في 2012

إلى 3.3% في 2013 ثم إلى 3,4% في 2014. كما رصد خبراء من صندوق النقد الدولي استمرار تراجع نسبة البطالة في الجزائر منذ عام 2000، لاسيما في أوساط الشباب لأكثر من النصف في مدة زمنية لا تتعدى 11 عاماً؛ حيث انخفض معدل البطالة العام في الجزائر من 27,7% عام 2000 إلى 10% عام 2011 في حين تراجع معدل البطالة عند الشباب من 54,07% إلى 22,4% خلال نفس الفترة .

وترجع أسباب مشكلة البطالة في الجزء الأكبر منها إلى أسباب هيكلية تعود إلى طبيعة الاقتصاد الذي يعاني من اختلالات هيكلية داخلية وخارجية تتمثل في الاختلال في ميزان المدفوعات والاختلال في الموازنة العامة للدولة، إلى جانب وجود فجوة كبيرة بين كل من الادخار والاستثمار والإنتاج، وحتى ثقافة الاستهلاك. كما أن مؤشر البطالة يعمل كمؤشر متأخر، حيث يمكننا أن نرى استمرار ارتفاع معدل البطالة حتى وإن وصل الناتج المحلي الإجمالي إلى أعلى مستوياته في فترات الانتعاش.

#### 4. استقرار وتوازن المؤشرات النقدية للاقتصاد الوطني.

تعتبر المؤشرات النقدية أكثر المؤشرات الاقتصادية حساسية للتغيرات التي تحدث في الاقتصاد، وهي عادة ما تتغير قبل أن تتغير مؤشرات أداء الاقتصاد الحقيقية، وعليه فإن معرفة اتجاه تغير هذه المؤشرات -المؤشرات النقدية- يمكن أن يوفر معلومات حول الاتجاهات التي لم تظهر بعد أو التي لم يتم حدوثها؛ وهي بشكل عام مناسبة للتحليلات الاقتصادية القصيرة والمتوسطة الأجل.

#### 1.4 توازن واستقرار مؤشر الكتلة النقدية وسيولة الاقتصاد.

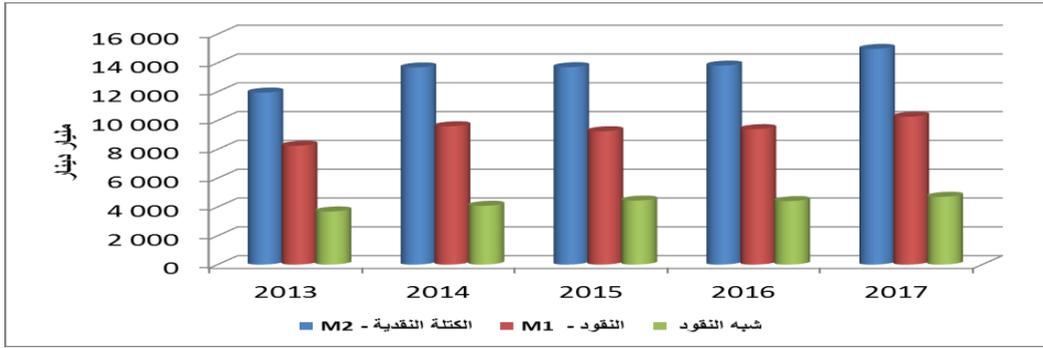
تتفق أهم النظريات النقدية النظريات في أن كمية وسائل الدفع تعتبر محدداً أساسياً لأسباب التغيرات في قيمة النقود، وقد يؤثر حجم الإنفاق أو حجم الطلب في إحداث التغيرات في قيمة النقود، وبذلك يجب على الدولة أن تقوم بفرض رقابتها على وسائل الدفع في السوق من حيث الكمية والنوع من اجل التوجيه النقدي، والمحافظة على ثبات مستوى الأسعار، واستقرار قيمة النقود.

الجدول رقم 5: جدول تطور حجم الكتلة النقدية ومكوناتها في الجزائر في الفترة 2010-2018 الوحدة مليار دج

المتغير السنة	النقود القانونية	نسبة تغير النقود	النقود M1	نسبة تغير M1	الكتلة النقدية M2	نسبة تغير M2	سيولة الاقتصاد M2/PIB
2010	2098.6	14.68	5756.4	16.41	8280.7	15.4	68.7
2011	2571.5	22.53	7141.7	24.06	9929.2	19.9	69.0
2012	2997.2	16.55	7 681,86	8.34	11067.6	11.46	68.48
2013	3247.45	7.71	8249,8	7.4	11941,76	8.4	62,57
2014	3503.28	7.87	8932,85	16.1	13686,7	6.14	74,64
2015	3817.4	8,96	9167,62	2,62	13704,5	0,1	81,7
2016	4497,2	17,8	9407,0	2,61	13816,3	0,8	79,37
2017	4822,6	7,23	9920,1	5,45	14974,6	8,4	81,3
2018	4986,8	3,41	11404,1	14,95	16636,7	14,15	82,4

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. التقارير السنوية من 2010 إلى 2017. والنشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 46، جوان 2019.

الشكل رقم 5: تطور الكتلة النقدية للفترة 2013-2017



المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017، ص 123.

حيث نلاحظ أنه:

في الفترة 2010 و2015 نمو حجم العرض النقدي في سنة 2011 بمعدل يعتبر ثالث أكبر معدل خلال الفترة والذي بلغ 9929,2 مليار دج وبتزايد فافت 1648,5 مليار دج عن سنة 2010. بينما تراجع معدل نمو العرض النقدي خلال سنة 2012م لينخفض معدل النمو من 19,9% إلى 11,46%، إذ بلغ مستوى العرض النقدي مبلغ 11067,6 مليار دج، وقد ارجع محافظ بنك الجزائر ذلك إلى التأثير بالأزمة الأوربية وانخفاض حجم صافي الأصول الخارجية التي تعتبر المصدر الأساسي للإنشاء النقدي (لكساسي، 2013).

بينما نجد في السنتين الأخيرتين 2016-2017 نوع من التضاد في معدل تغير عرض النقود حيث انخفض معدل النمو في الكتلة النقدية إلى 0,8% سنة 2016 ثم ليرتفع بعد ذلك سنة 2017 إلى معدل 8,4%؛ وذلك في إطار تعديل المادة 45 مكرر ما يزيد عن 2316,6 مليار دج نهاية ديسمبر 2017م، ثم ليبلغ بعد ذلك عند نهاية شهر مارس 2018 ما قيمته 3585 مليار دج. أي بما يزيد 2185 مليار دج خلال الثلاثي الرابع من سنة 2017 وبما قيمته 1400 مليار دج خلال الثلاثي الأول من سنة 2018م. وبهذا الإصدار النقدي الجديد تكون الكتلة النقدية M2 قد زادت بمعدل 6,42% خلال السداسي الأول من سنة 2018، مقابل 4,27% لنفس السداسي من سنة 2017م (banque d'Algérie, 2018. p9).

كما أن ارتفاع سيولة الاقتصاد الوطني وتحديد الحجم الأمثل لها يتعلق بالأهداف التي تتبناها السلطة النقدية، وبسبب الطبيعة الربعية للاقتصاد الجزائري، وبالتالي فإن توليد السيولة العامة في الاقتصاد تأتي من عوامل الطلب عليها وبالذات تنقيب الإيرادات النفطية بالدينار الجزائري عبر ظاهرة الإصدار النقدي وعلى هذا الأساس فإن درجة نقدية-سيولة-الاقتصاد تعد مرتفعة جداً، أو ما يطلق عليها بالعمق النقدي للاقتصاد.

#### 2.4 توازن واستقرار مؤشر سعر صرف العملة الوطنية

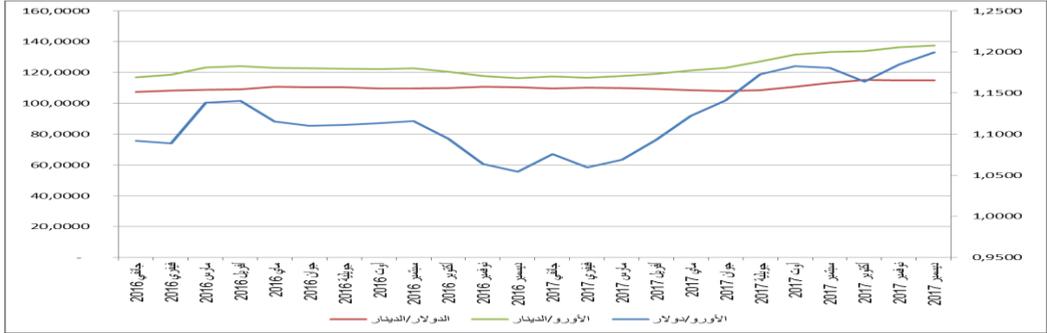
يمثل استقرار سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية أهم أهداف الاقتصاد الوطني والموازنة العامة، ويشكل أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، حيث يمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات، إذ تعد أسعار الصرف أداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي (William, 1998. p821).

الجدول رقم 6: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو للفترة 2010-2018م.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الدولار مقابل دج US/DA	74.2	76,1	78,1	79,4	80,5	92,6	109	111	116
الأورو مقابل دج EUR/DA	97.8	106,1	103	105	107	111	121	125	138

المصدر: من إعداد الباحث، اعتماداً على: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. التقارير السنوية من 2010 إلى 2017. والنشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 46، جوان 2019.

الشكل رقم 6: التمثيل البياني لمعدل تغير سعر الصرف للدينار الوطني مقابل الدولار والارو.



المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017، ص 54.

يستخدم بنك الجزائر مؤشر TCER لتحديد سعر صرف الدينار الجزائري؛ وهو المؤشر المستهدف لسياسة سعر الصرف التوازني؛ ويعرّف سعر الصرف بواسطة هذا المؤشر بأنه: بسعر الصرف الفعلي الاسمي نسبة إلى الأسعار النسبية للاقتصاد الوطني والبلدان الشريكة الرئيسية، والذي يسمح، في آن واحد بالحصول على نمو غير تضخمي (التوازن الداخلي) وعلى حساب جاري لميزان المدفوعات مستدام (التوازن الخارجي).

كما أصبح الحفاظ على استقرار قيمة العملة الوطنية داخليا وخارجياً من أولويات السياسة النقدية لبنك الجزائر؛ بسبب تقلبات سنوية في سعر صرف الدينار الجزائري وعدم استقرار قيمته الخارجية مقابل مختلف العملات الدولية، خاصة مقابل العملة الأوربية الموحدة وذلك بسبب ارتفاع تكلفة الواردات المقومة بالارو مقابل انحصار الصادرات في قطاع المحروقات والمقومة بالدولار؛ هذه التقلبات في سعر صرف الدينار الجزائري ساهم في نشوء التضخم المستورد الذي يحدث عندما لا يستطيع (عدم استقرار) سعر الصرف امتصاص هذا النوع من التضخم باعتباره احد محدداته (ben naceur, 2013).

### 3.4 توازن واستقرار مؤشر ميزان المدفوعات الوطني

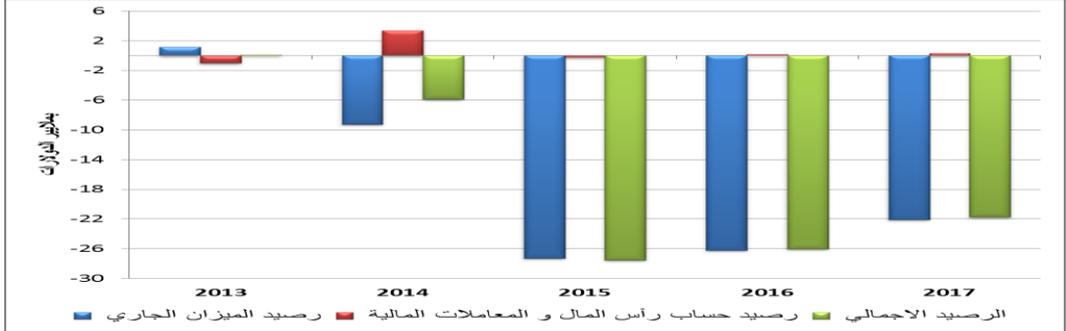
يعد الاقتصاد الوطني من الاقتصاديات النامية الربعية، المنفتح على العالم الخارجي، ويطبق في معاملاته الدولية نظام سعر الصرف شبه الثابت المدار، ومن هنا يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات أو الأدوات التي تستعين بها السلطات السياسية والاقتصادية في رسم سياستها الاقتصادية، وما زاد في أهميته هي الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية.

الجدول رقم 7: تطور رصيد ميزان المدفوعات للفترة 2010-2018.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014/	2015	2016	2017	2018
ميزان المدفوعات مليار دولار	15,3	20,0	12,3	0,13	-5.88	-27,5	-26,03	-21,76	17,82

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. التقارير السنوية من 2010 إلى 2017. والنشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 46، جوان 2019.

الشكل رقم 7: التمثيل البياني لتطور أرصدة ميزان المدفوعات الوطني للفترة 2013-2017.



المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017، ص 46.

حيث يتضح من خلال الجدول أن ميزان المدفوعات الجزائري سجل ارتفاع طفيف ب 15,33 و 20,06 مليار دولار سنتي 2010 و 2011 على التوالي، وكان هذا السبب تراجع حجم الفوائض التي كانت تساهم في زيادة احتياطات الجزائر من الصرف الأجنبي، حيث تراجع معدل زيادة هذا الأخير من معدل زيادة تقدر ب 29,88% سنة 2008 إلى 4,06% و 8,93% على التوالي سنتي 2009 و 2010 محققا بذلك ما قيمته 148,91 مليار دولار.

كما أدى ارتفاع متوسط سعر البترول في سنة 2017 ب 20,2٪، بعد الانخفاضات الحادة في 2016 إلى تقليص العجزات في كل من الحسابات الخارجية وحسابات المالية العامة؛ بينما شهد ميزان المدفوعات في السنتين الأخيرتين بسبب انخفاض أسعار البترول إلى 40,6 دولار خلال السداسي الأول 2016 ارتفاعاً ليبلغ 48,2 دولار خلال السداسي الثاني من نفس السنة، ليبلغ بعد ذلك 50,9 دولار خلال السداسي الأول من سنة 2017 في حين، تراجع متوسط سعر البترول من 53,7 دولار خلال الثلاثي الأول من سنة 2017 إلى حوالي 49 دولار في الثلاثي الثاني من نفس السنة (بنك الجزائر، 2017. ص 126).

أما فيما يخص الحسابات الخارجية، فقد نجم عن ارتفاع الصادرات من المحروقات لسنتي 2016 و2017م تقلص العجزات، بصفة متقاربة في الحسابات الجارية والإجمالية لميزان المدفوعات، بما يقارب 26 مليار دولار في 2016 ، إلى ما يقارب 22 مليار دولار في 2017، في ظرف انخفاض جدّ طفيف، بل شبه استقرار للواردات. في حين، تجسّدت هذه العجزات، التي لا تزال معتبرة، باستمرار تآكل احتياطيّات الصرف التي انتقلت 114,14، مليار دولار في 2016 إلى 97,33 مليار دولار في 2017. (بنك الجزائر 2017، ص 4).

وإجمالاً فقد سجل الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات عجزاً قدره 21,76 مليار دولار سنة 2017؛ حيث سجل هذا العجز بـ 11,6 مليار دولار في السداسي الأول، و10,7 مليار دولار في السداسي الثاني. مقابل 26,03 مليار دولار كعجز سنة 2016م.

#### 4.4 توازن واستقرار مؤشر معدلات التضخم

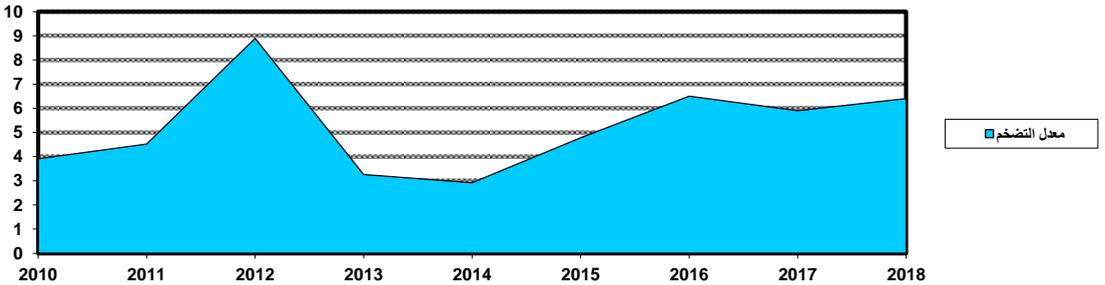
يفضل الكثير من الاقتصاديين التركيز على مؤشر أسعار المستهلك لأنه يقيس تكلفة السلع والخدمات، وأنه مؤشر مرتبط إلى نقطة انطلاق أساسية، وهو ما يجعله مقياساً موضوعياً بشأن مدى سرعة ارتفاع أو انخفاض الأسعار؛ لأن استقرار الأسعار جزء من تقدير الناتج المحلي الإجمالي عندما يكون التضخم ضمن المستويات المستهدفة.

#### الجدول رقم 8: تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 2010-2018.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل التضخم FL	3,91	4,52	8,89	3,26	2,92	4,78	6,4	5,9	6.4

المصدر: من إعداد الباحث، اعتماداً على: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. التقارير السنوية من 2010 إلى 2017. والنشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 46، جوان 2019.

#### الشكل رقم 8: التمثيل البياني لتطور معدل التضخم FL في الجزائر للفترة 2010-2018.



التوالي يرجع إلى ارتفاع معدلات التضخم المستورد منذ سنة 2008، نتيجة بعض الاضطرابات التي مست

الأسواق العالمية لبعض المنتجات الزراعية وانتقال آثارها إلى السوق المحلية، بدأ الاتجاه نحو تراجع التضخم خلال سنة 2013 كمتوسط سنوي 6,59%، واستمر اتجاه تراجع التضخم بصفة منتظمة ليبلغ 4,5% في جوان 2013م (banque d'Algérie, 2018. p9).

كما أن الارتفاع الملاحظ في مستوى التضخم في بعض السنوات (2012-2016-2017) ترافقا مع دخول قطاع المحروقات في شيء من الركود، وهو ما يتطلب مساهمة الاستثمار الخاص في النمو خارج المحروقات ابتداء من سنة 2014، كما أن التوسع في الميزانية العمومية التي تعتبر محرك الأساسي في هذا المجال من خلال الاستثمار العمومي دخل في مرحلة اعتدال وأكثر فعالية ابتداء من سنة 2015، إضافة إلى الإجراءات الصارمة في مجال التجارة الخارجية، التي انعكست على زيادة الطلب المحلي وهو ما انعكس على ارتفاع أسعار السلع المحلية خاصة الفلاحية منها.

وعليه يمكن القول أن التضخم في الجزائر يتراوح في المجال المستقر بين 2%- و 5% وهو ناتج عن عدة متغيرات في الاقتصاد الوطني نتيجة بعض الاختلالات الهيكل في الاقتصاد الوطني، وفي كيفية توزيع الموارد الاقتصادية واستغلالها.

## 5. خاتمة:

وفي ختام هذا البحث يمكن القول أن المؤشرات الاقتصادية تلعب دورًا مهمًا في العديد من أنواع الدراسات المالية أو الاقتصاد الكلي، فهي تسهل تفسير أنواع مختلفة من البيانات وغالبا ما تجمع بين مفاهيم متعددة في أداة واحدة؛ وعلى نحو يمكن لهذه المؤشرات في نهاية المطاف التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية أو تأكيد اتجاهات تم حدوثها بالفعل، زيادة على ذلك فهي أيضًا مفيدة عند تقييم الأداء الاقتصادي لبلد سواء فيما يتعلق بالسنوات السابقة أو بالمقارنة مع البلدان الأخرى.

## نتائج الدراسة وتوصياتها:

- تمثل المؤشرات الاقتصادية الحقيقية والنقدية أداة قياس وتقييم لمدى قوة الاقتصاد الوطني أو ضعفه، وآلية للإنذار والتنبؤ المبكر بالوضع الاقتصادي، كما أن هذه المؤشرات تساعد الدولة على اتخاذ القرارات، وتوجيه سياسات الحكومة، وترتيب الأولويات الاقتصادية تبعًا للظروف الاقتصادية والهيكلية لهذه الاقتصاديات.

- بدأ الكثير من الخبراء بعد الأزمة المالية في 2007-2008، في البحث عن بديل لاستخدام مجموعة المؤشرات الحديثة مثل معدلات «عدم المساواة Coefficient Gini» التنمية المستدامة،

جودة الصحة، والتعليم والبنية التحتية، بالإضافة إلى مجموعة المؤشرات التقليدية مثل متوسط دخل الفرد، الدين الداخلي والخارجي، معدل التضخم، البطالة ونسبة المشاركة في سوق العمل وغيرها.

- بينما تعتبر المؤشرات النقدية أكثر المؤشرات الاقتصادية حساسية للتغيرات التي تحدث في الاقتصاد، وهي عادة ما تتغير قبل أن تتغير مؤشرات أداء الاقتصاد الحقيقية، وعليه فإن معرفة اتجاه تغير هذه المؤشرات -المؤشرات النقدية- يمكن أن يوفر معلومات حول الاتجاهات التي لم تظهر بعد أو التي لم يتم حدوثها؛ وهي بشكل عام مناسبة للتحليلات الاقتصادية القصيرة والمتوسطة الأجل.

- يجب تحليل ومعرفة وضعية المؤشرات الاقتصادية ومتابعتها والاستفادة من القراءة الاقتصادية لها عند نشر الأخبار الاقتصادية حول العالم. لأن بعض هذه المؤشرات المالية سوف تبلغك عن الوضع الحالي للاقتصاد، بينما قد تؤكد الأخرى ما فعله الاقتصاد في السابق، وقد تتنبأ الأخيرة بما لم يأت بعد؛

- مواصل التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية والتمويلية وإحكام الربط بين سياسة سعر الصرف وسياسة احتواء التضخم في إطار الخصائص الهيكلية للاقتصاد وانفتاحه الخارجي مما يؤدي إلى تحسن مؤشرات الأداء في القطاع المالي والقطاع النقدي والقطاع الخارجي وبما يعكس ذلك في زيادة تدفق الاستثمارات الدولية المباشرة وزيادة في الاحتياطي من النقد الأجنبي والنمو الاقتصادي.

- وأخيرا يساهم تحليل تلك المؤشرات الاقتصادية المختلفة في تحليل شامل إلى حد كبير لحالة الاقتصاد ومدى تأثير تلك المتغيرات على حياة المواطن وازدهاره؛ ففي الولايات المتحدة، بدأت رئيسة مجلس الاحتياطي الفيدرالي في توسيع نطاق المؤشرات المستخدمة إيماناً منها بأهمية تحليل الصورة كاملة للاقتصاد. وفي نفس المنوال تصدر الحكومة الإنجليزية تقريراً سنوياً، اعتمد في 2017 على 43 مؤشراً، لقياس التغيرات في حالة الرخاء ومستوى المعيشة.

## 6. قائمة المراجع:

### المراجع العربية:

- دردوري، لحسن. (2014). سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر-تونس، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2014.
- لطرش، الطاهر. (2004). مكانة السياسة النقدية و دورها في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق في الجزائر، اطروحة دكتوراه، الجزائر 2004.
- صاري، علي. (2014). سياسة عرض النقود في الجزائر. مجلة رؤى إقتصادية، (العدد السابع)، جامعة الجزائر 2014.

لكساسسي، محمد . (2013). التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر لسنة 2012، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني مارس 2013.

بنك، الجزائر. (2017). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017.

ادمرال مركت admiralmarkets. (2020). المؤشرات الاقتصادية الأكثر تأثيراً على سوق الفوركس، الأجنحة الاقتصادية. تاريخ الاسترداد 13 1، 2020، من

<https://admiralmarkets.com/ar/education/articles/forex-analysis/almo2ashirat-aliqtisadiya>

نترو تراد .netotrade. (2019). المؤشرات الاقتصادية. تاريخ الاسترداد 13 1، 2020، من

<https://www.netotrade.ae/learn/trading-academy/forex-trading-basics/what-are-economic>

## المراجع الأجنبية:

William j. Baumol.(1998). economic principles and policy, seventh edition The pryden press New York university, 1998, p821.

Banque d'Algérie.(2018). Bulletin monétaire et financier - 1er semestre 2018, P9.

ben naceur. S.(2013). understanding inflation in algeria , Algeria: selected issus paper, imf country report no. 13/48, February 2013.

## 7. ملاحق:

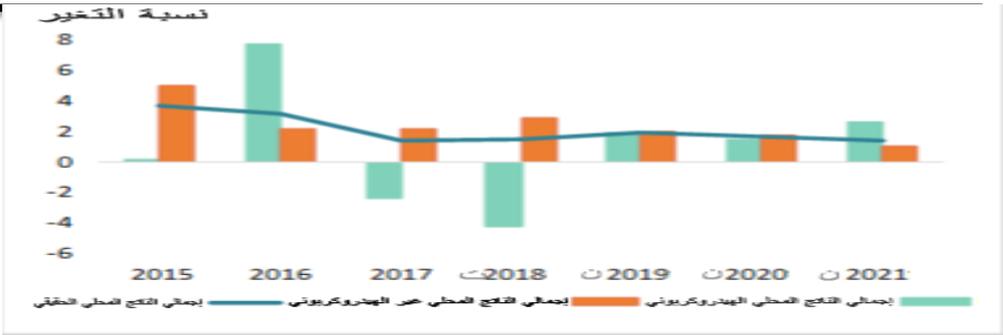
### الملحق رقم 1: جدول يوضح بعض المؤشرات الاقتصادية المتوقعة للجزائر حتى سنة 2021

ن 2021	ن 2020	ن 2019	ت 2018	2017	2016	
1.4	1.7	1.9	1.5	1.4	3.2	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة
1.5	1.5	1.7	1.9	1.9	3.3	الاستهلاك الخاص
7.3	8.2	-10.5	-11.9	11.9	24.0	الاستهلاك الحكومي
-7.2	-7.1	13.5	-8.0	-21.0	22.7	إجمالي استثمارات رأس المال الثابت
2.0	1.7	1.6	-7.7	-1.6	7.3	الصادرات والسلع والخدمات
-3.3	-4.3	3.5	-5.1	-2.6	-2.6	الواردات والسلع والخدمات
1.4	1.7	1.9	1.5	1.4	3.0	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج
1.8	1.8	2.8	6.9	1.2	1.8	الزراعة
2.1	2.1	2.4	-0.6	0.6	6.2	الصناعة
0.9	1.5	1.4	1.5	1.9	1.6	الخدمات
8.7	6.7	5.6	4.3	5.6	6.4	التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)
-6.7	-6.8	-8.1	-7.6	-13.6	-16.7	ميزان الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
-4.0	-5.1	-8.5	-6.0	-8.7	-13.6	رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)
58.3	56.8	47.8	41.9	34.4	31.3	الدين (% من إجمالي الناتج المحلي)
-3.1	-4.3	-6.7	-4.6	-7.4	-12.8	الرصيد الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، موجز اقتصادي قطري، نيسان 2019، ص 147.

### الملحق رقم 2: منحى يوضح تطور مؤشر الناتج الوطني المتوقعة حتى سنة 2021

## صاري علي



### الملحق رقم 3: منحني يوضح تطور مؤشر الوضعية المالية للجزائر المتوقعة حتى سنة 2021

